صعوبات وصول أهالي الريف للمدينة تشل الأسواق

أزمة النقل تؤثر على تجار طرطوس

تراجع حركة الأسواق أدى إلى تسريح عدد كبير عن العمل

| طرطوس- ربا أحمد

أزمة محروقات شديدة في محافظة طرطوس عامة وما رافقها من تراجع كبير في حركة الذهاب والإياب لدى معظم أبناء الريف بسبب أزمة النقل التي أرخت بظلالها على أهالي الريف، ومع ضعف القوة الشرائية نتيجة الوضع الاقتصادي الراهن مع انخفاض في الأجور والرواتب شكل هذا الواقع في المحافظة جموداً اقتصادياً وشبه توقف لحركة البيع والشراء والذي نتج عنه تدهور لحالة الأسواق وشلل اقتصادي كبير كما وصفه بعض تجار طرطوس.

ولفت بعض تجار طرطوس إلى أن معظم مدن محافظة طرطوس تعتمد بشكل كبير على زبون الريف الذي قيدت حركته أزمة المحروقات فتراجع البيع إلى أكثر من النصف، ولاسيما في الأسواق الشعبية، مشيرين إلى أن أغلب التجار من دون عمل معظم النهار متخوفين من كساد البضائع والخسائر الكبيرة.

كما أكد معظم التجار لـ«الوطن» أن تجار الجملة أصبحوا يشترون ربع الكميات عن موسم الصيف نتيجة قلة الطلب من تجار المفرق ولكل أنواع البضائع من طعام وملابس ومستلزمات منزلية وغيرها خوفاً من كسادها وتراكمها في المحال .

من ناحية أخرى أشار البعض إلى أن تراجع حركة الأسواق أدى إلى تسريح عدد كبير من الشباب والفتيات من العمل في المحال إما نتيجة عدم قدرتهم على الوصول إلى المحال في الوقت المحدد نتيجة أزمة السير إلى جانب عدم قدرة التاجر على تشغيل أكثر من عامل في المحل نتيجة انخفاض الحركة الشرائية.

دكتور الاقتصاد طلال سليمان أوضح لـ«الوطن» أن تحريك عجلة الاقتصاد المحلي لمحافظة طرطوس يحتاج إلى رؤية اقتصادية هي جزء من الرؤية الاقتصادية للدولة، كما يحتاج إلى تذليل العقبات وهذا الأمر لا يتم إلا من خلال خطة اقتصادية لرؤية واضحة لما نريده على مستوى المحافظة وهو جزء مما نريده على مستوى الاقتصاد ككل.

وأضاف: النهوض بالواقع الاقتصادي يتم من خلال التركيز على مجموعة من النقاط أهمها دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة قوانين ومراسيم تسهم في تخفيض معدلات الفائدة على القروض الممنوحة لهذه المشروعات، والعمل أيضاً على تشجيع منتجات هذه المشروعات من خلال المزايا والإعفاءات وتسويق منتجاتها من خلال صالات مؤسسة التجارة الداخلية خاصة أن هذه المشروعات سوف تسهم بتخفيض معدلات البطالة المرتفعة التي تشهدها المحافظة في السنوات الأخيرة، مشيراً أيضاً إلى ضرورة تحريك عجلة الاستثمار المحلي من خلال تذليل الصعوبات أمام المستثمر المحلي وتشجيع الصناعات الزراعية المحلية .

وشدد على ضرورة دعم القطاع الزراعي بشكل عام لكون المحافظة زراعية من خلال توفير التمويل اللازم للنهوض بواقع الزراعات التقليدية أو الزراعات المستحدثة التي انتشرت بشكل كبير مؤخراً كالزراعات الاستوائية بأنواعها المختلفة وزراعة بعض الأنواع من النباتات كزراعة الزعفران ومثل هذه الزراعات تشكل قيمة مضافة لاقتصاد المحافظة من خلال توظيف الأيدي العاملة وإعطائها دخولاً عالية.

ولفت سليمان إلى ضرورة ضبط الأسعار والرقابة المشددة على الأسواق وخاصة أن هناك استقراراً في سعر الصرف، وإذا كان البعض يرى في ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم العالمي فيجب تركيز الجهود على تخفيض الضرائب على المستوردات اللازمة للنهوض بواقع الزراعة عموماً والصناعات الزراعية خصوصاً على مستوى المحافظة.

مهنا: الكثير من المحطات لا تحصل على مخصصاتها.. وحسم مخصصات على وسائل النقل 40 بالمئة

في السويداء أزمة النقل تتفاقم.. ومعظم «السرافيس» تمتنع عن نقل الركاب.. والحجة لا يوجد مازوت كاف

| السويداء – عبير صيموعة

شكاوى عديدة تلقتها «الوطن» من الكثير من الأهالي في السويداء حول تمنع كثير من آليات النقل العام «السرافيس» عن نقل الركاب والذي شكل ضغطاً كبيراً على السرافيس العاملة على كل الخطوط الداخلية في المحافظة، مطالبين بضرورة حل قضية مازوت النقل وتأمينه بالكميات المطلوبة لضمان عدم التوقف عن العمل وتأمين جميع الركاب على كل الخطوط من دون انقطاع.

في حين أكد العديد من السائقين ممن تواصلت معهم «الوطن» أن الإشكالية تكمن في عدم تأمين مادة المازوت وفق المخصصات والكميات المطلوبة من جراء تخفيض نسبة الكميات الممنوحة من مجموع المخصصات لكل آلية فضلاً عن عدم تأمينها يومياً الأمر الذي أدى إلى عدم القدرة على تقديم خدمات النقل على جميع الخطوط وفق البرنامج الذي تم وضعه من لجنة السير.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك علاء مهنا أكد لـ«الوطن» أن مخالفة شكاوى التمنع عن أداء خدمات النقل تتم متابعتها بشكل دقيق ومباشر من الإدارة ومن رئيس دائرة حماية المستهلك مباشرة للتأكد من حصول صاحب آلية النقل على مادة المازوت والذي تعود أسبابه إلى النقص الحاصل بالتوريدات وشح مازوت النقل ضمنها لكن لم تحصل على مخصصاتها بالوقت المطلوب الأمر الذي لا يمكّن مع تلك الظروف من إلزام أي سرفيس على العمل من دون حصوله على مخصصاته.

ولفت إلى أن حاجة قطاع النقل من مادة المازوت يومياً في المحافظة تصل إلى أربعة طلبات ونصف الطلب على الطلاب.

وأشار مهنا إلى وجود تعاون مميز مع أصحاب السرافيس على مساحة المحافظة، حيث إن الكثير من آليات النقل استمرت بالعمل على كل الخطوط قبل أن تحصل على مخصصاتها وذلك بهدف عدم ترك الأهالي وخاصة الموظفين والطلاب من دون نقل وذلك بالتنسيق مع المديرية والمكاتب التنفيذية ورؤساء الوحدات الإدارية ونقابة النقل البري ومراكز الانطلاق رغم وجود محطات التي جرى توطين مازوت النقل ضمنها لكن لم تحصل على مخصصاتها بالوقت المطلوب الأمر الذي لا يمكّن مع تلك الظروف من إلزام أي سرفيس على العمل من دون حصوله على مخصصاته.

ولفت إلى أن حاجة قطاع النقل من مادة المازوت يومياً في المحافظة تصل إلى أربعة طلبات ونصف الطلب على الطلاب.

واكد مهنا أنه نتيجة النقص في التوريدات فإن نسبة الحسم على مخصصات كل الخطوط يومياً تزيد على 40 بالمئة وذلك تماشياً مع الكميات الواردة للمحافظة من مادة المازوت.

ولفت إلى أن عدد الضبوط المنظمة منذ بداية الشهر الحالي حتى تاريخه وصلت إلى 58 ضبطاً منها 4 ضبوط تمنع عن أداء الخدمات لأصحاب آليات النقل و3 ضبوط أحدها تم تنظيمه بأحد الأفران وثاني للاتجار بالدقيق التمويني وثالث للاتجار بالمحروقات، إضافة إلى 46 ضبطاً لعدم إعلان عن الأسعار و4 ضبوط لعدم حيازة الفواتير، حيث بلغ عدد الضبوط التي تمت التسوية عليها 31 ضبط مبلغ 5،4 ملايين ليرة، بينما تجاوزت مبالغ تغريمات الضبوط 275 مليوناً.

أقل تقدير إلا أن ما يتم تأمينه من ضمن واردات المحافظة البالغة 6 طلبات تتراوح يومياً بين 3 طلبات و3 طلبات ونصف الطلب خاصة للنقل مع اضطرار تخصيص طلب لمازوت التدفئة ولتتوزع باقي الكميات الواردة على القطاع العام من مياه وأفران وصحة وخدمات وغيرها، لافتاً إلى أن النقص في التوريدات فرض وجود حسم على الكميات الموزعة على وسائل النقل من مخصصاتها وذلك بتوقيف توزيعها يوم الجمعة وحسم 50 بالمئة منها يوم السبت و25 بالمئة لباقي أيام الأسبوع.

وكشف وجود نقص بآليات النقل في بعض القرى الأمر الذي يؤدي إلى ظهور أزمة نقل على تلك الخطوط مع وجود ازدحام على خطوط النقل في وقت الظهيرة ما يدفع المديرية بالتنسيق مع مراكز الانطلاق إلى تسيير السرافيس بشكل مباشر لضمان تأمين الموظفين

هل شراء الألبسة أصبح بحاجة إلى قروض؟

القميص في حماة بـ١٥٠ ألفاً والطقم بـ١,٥ مليون ليرة.. والبنطال بـ٢٥٠ ألف ليرة

| حماة - محمد أحمد خبازي

بيّنَ العديد من المواطنين بحماة لـ«الوطن»، أن الألبسة الرجالية لم تعد شيئاً مهماً بالنسبة إليهم، ومنذ سنوات طويلة لم يفكر أحدهم بدخول محل لشراء قميص أو بنطال أو بذلة رسمية!.

وأوضحوا أن كل إنفاقهم المادي على الطعام والشراب، وتأمين مستلزمات الأسرة اليومية ونفقات دراسة الأولاد وخصوصاً الجامعية التي تقصم الظهر- حسب تعبيرهم – وتجعلهم في عراك مباشر مع الحياة، لافتين إلى أن آخر مرة اشتروا فيها ما احتاجوه من ألبسة، كان منذ سنوات!.

في حين ذكر مواطنون آخرون أن شراء الألبسة بات همّاً ثقيلاً، نظراً لارتفاع الأسعار بشكل جنوني، وقالوا لـ«الوطن»: لن يستطيع أحدنا شراء بنطال أو قميص أو طقم، إلا إذا اقترض من مصرف ما، أو استدان من قريب أو صديق مبلغاً إلى أجل غير مسمى، أو إذا أرسل له ابنه المغترب حوالة.

وأضافوا: إن سعر الطقم الجيد نحو 1،5 مليون ليرة، والقميص 150 ألف ليرة، والبنطال 250 ألف ليرة وربطة العنق نحو 200 ألف ليرة، والجاكيت الرجالية بين 500 و850 ألف ليرة.

وبيّن عدد من الباعة لـ«الوطن» أن حركة البيع والشراء ضعيفة، وتقتصر على رجال المال والأعمال، وبعض الذين تردهم إعانات مالية، أو يبيعون محاصيل زراعية.

وأوضح بعضهم أن الأسعار عادية ولكن مداخيل المواطنين الشهرية ضعيفة، فهي ثابتة لم تتغير بما يستحق الذكر، وبما يواكب أسعار الصرف، وقيمة الألبسة في السوق التي تتحرك أسعار مكوناتها وأجور إنتاجها بشكل مرعب بين فترة وأخرى.

ولفت بعضهم إلى أن سعر البذلة الرسمية إذا كان نحو 1،5 مليون ليرة فهو أرخص اليوم مما كان عليه عام 2010 على سبيل المثال، حيث كان سعر أفضل بذلة لا يتجاوز 100 ألف ليرة، وعزا بعضهم ارتفاع الأسعار إلى الشركات والمشاغل المصنّعة، التي يستجرون منها بضائعهم، فهي تبيعهم بأسعار مرتفعة، والتموين تحدد لهم هوامش الربح.

من جانبهم ذكر عدد من أصحاب المعامل بحماة لـ«الوطن»، أن حماة كانت رائدة بإنتاج الألبسة بكل أنواعها الرجالية والنسائية والولادية، وتتبوأ مكانة مرموقة في ميدانها، وكان فيها أكثر من 150 منشأة تعمل بطاقة إنتاجية عالية، ولكن خرج أكثر من نصفها من ميدان العمل والإنتاج والسوق، بسبب ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، وعدم توافر مكوناته بالشكل المطلوب وخصوصاً الكهرباء، إضافة إلى الضرائب والرسوم التي أنهكت أصحابها.

وأوضحوا أن المنشآت التي تعمل بحماة حالياً تعد على الأصابع، وذلك لأسباب كثيرة، أبرزها ارتفاع حوامل الطاقة ومدخلات الإنتاج وضعف التسويق، وذكروا أن معظم البضائع المعروضة في المحال هي من حلب ودمشق وريفها.

مصدر في حماية المستهلك بين لـ«الوطن» أن أسعار الألبسة الرجالية وغيرها تخضع لبيانات التكلفة التي يقدمها المنتجون أو التجار، ولجان الأسعار تحدد هوامش ربح للباعة بنسب لا يمكنهم تجاوزها، موضحاً أن الدوريات نظمت مؤخراً العديد من الضبوط بحق باعة لم يعلنوا عن الأسعار لمعظم أنواع الألبسة، أي الرجالية والنسائية والولادية.